

الدراسات والأبحاث الأثرية في ظل المعوقات العلمية والعملية Scientific and Practical Barriers to Archaeological Studies and Research



أ.د. / بوعويرة نبيل *

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري

nabil.bouaouira@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/01 تاريخ القبول 2026/05/24 تاريخ النشر 2026/06/08



ملخص: تهدف هذه المساهمة لتسليط الضوء على أبرز المشكلات العلمية والعملية التي تعترض مسار البحث في علم الآثار، والتي قد تتجسد على شكل معوقات تحول دائما دون وصول الدراسات إلى نتائج مُرضية، هذا إن لم تمنعها أحيانا من الوصول أصلا إلى تلك النتائج ، ولتحقيق الأهداف المنشودة، فإن المنهج المعتمد في تناول معطيات هذا المقال سيكون قائما على عرض تلك المعوقات وترتيبها واحدة تلو الأخرى، مُتَبَيِّن في كل حالة من الحالات توضيح طبيعة وخصوصية معوق البحث، وتحديد الأسباب الموجدة له، كما سنعمل خلال ذلك على تصوير الكيفيات والسبل التي تؤثر بها تلك المعوقات، وإبراز انعكاساتها السلبية على الدراسات والأبحاث الأثرية في عمومها.

الكلمات المفتاحية: علم الآثار؛ بحث أثري؛ معوقات البحث؛ دراسات أثرية؛ تحديات البحث الأثري.

Abstract: This contribution aims to shed light on the most prominent scientific and practical problems that hinder the course of archaeological research, which often manifest as obstacles that consistently prevent

* المؤلف المراسل

studies from reaching satisfactory results—if they do not at times preclude them from reaching any results at all. To achieve the intended objectives, the approach adopted in addressing the material of this article will consist of presenting these obstacles and arranging them one by one, while in each case clarifying the nature and particularity of the research impediment and identifying the factors that give rise to it. In doing so, we will also illustrate the ways and mechanisms through which these obstacles exert their influence and highlight their negative repercussions on archaeological studies and research as a whole

key words: Archaeology; Archaeological research; Research Obstacles; Archaeological studies; Challenges in archaeological research.

مقدمة:

إن البحث في علم الآثار وعلى منهج غيره من العلوم فهو يهدف دائما لاستكشاف حقائق علمية جديدة، عبر اعتماد ما أمكن وتوفير من الأدوات والتقنيات والمناهج، التي تتنوع طرقها وكيفيات تطبيقها بحسب تنوع مجالات وميادين الدراسة واختلاف طبيعة المادة المدروسة، ومع كل هذا إلا أن نتائج دراساته في العديد من الحالات قد لا تصل إلى الحقيقة المرجوة، وتبقى موسومة بالنسبية وعدم الاكتمال، وذلك ما مرده إلى أسباب وعوامل متنوعة، أصطلح عليها بمشكلات أو معوقات البحث الأثري، فما هي إذا هذه المشكلات التي بوجودها لا تكتمل الدراسات الأثرية، وما هو مصدرها ومردّها؟ وما هي طبيعة تأثيرها على الدراسات المهمة بالبحث في التراث الأثري؟

تجدر الإشارة هنا إلى أن المعوقات التي سيعالجها هذا الموضوع والتي سنسعى لتعدادها ودراستها وتحري تأثيراتها، هي المعوقات التي قد يصعب إن لم نقل يستحيل إيجاد حلول لها في ميدان البحث الأثري، وانعكاسات تأثيرها السلبي على نتائج الدراسات هي أمر قطعي لا لبس فيه، وبذلك فإن ما يعرف بصعوبات البحث على شاكلة نقص الدراسات والمراجع الخاصة بالشواهد الأثرية، أو تواجدها في المناطق النائية، أو تعرض

أبحاثها للعراقل الإدارية...، هي في مجملها صعوبات مرحلية ذات تأثيرات نسبية ومؤقتة لا ترقى لأن تُدرج ضمن المعوقات المعنية بدراستنا.

للعلم أيضا فإن الإلمام بالمعوقات الحقيقية التي تواجه الأبحاث الأثرية، والإحاطة بمختلف أشكالها وأنواعها، هو في حد ذاته صعوبة من الصعوبات التي ولدها الشعب في اختصاصات البحث الأثري، والتباين في طبيعة وخصائص الشواهد التي يدرسها، وكذلك التنوع في المواضيع التي يعالجها من خلال هذه الشواهد، كل هذا سينعكس عنه طرقا ومناهج ووسائل مختلفة للدراسة والبحث، ستكشف بدورها عن تنوع وتعدد في مشكلات البحث ومعوقاته. لذا فإن الوقوف على هذه المعوقات ومعرفة جزئياتها، لن يتحقق إلا لمن مارس البحث الأثري وتعايش مع مختلف ميادينه، وتفاعل مع جميع فضاءاته وتأثرت نتائج أبحاثه بتأثيرات معوقاته. وفي هذا الباب تجدر الإشارة إلى ما ميّز المقال من قلة الإحالات العلمية، التي غيبتها ندرة المراجع المعالجة لهذا الموضوع، إلا أن ذلك لم يخلُ دون سعيها إلى جمع ما أمكن من المعطيات العلمية التي بنيت عليها صفحات هذا المقال، بحيث عملنا على تدارك ذلك مستعينين بالمعارف والخبرات الشخصية، التي حُزناها من خلال تجارب البحث النظرية والميدانية البسيطة التي مارسناها في ميادين علم الآثار.

أهم معوقات البحث الأثري:

للعلم فإن المعوقات المعددة هنا ستدرج في عمومها ضمن محاور رئيسية، يضم كل واحد منها مجموعة من العناصر المتقاربة من حيث الطبيعة أو المشتركة في السبب والمصدر.

1. معوقات ناتجة عن طبيعة المادة الأثرية:

1.1. تلف واندثار المادة الأثرية:

إن قِدم ممتلكات التراث المادي يعد من أهم الخصائص والمميزات التي تزيد من قيمة المادة الأثرية، إلا أن هذا القِدم وما يصاحبه من مؤثرات سلبية طبيعية وبشرية يعتبر

العدو الأول لبقيائها واستمراريتها، فتلك المؤثرات على اختلاف أشكالها وكمياتها تأثيرها تعمل عبر طول الزمن على تحقيق الزوال التام لها، مما يُخلف لنا آثارا تتفاوت في درجات حفظها ونسب اكتمالها، فمنها ما يحتفظ ببعض عناصره ومنها ما لا يبقى منه سوى القليل جدا، ومنها ما يفقد جميع مكوناتها، وبين فقدان القليل أو الكثير أو الكل تفقد الأبحاث الأثرية بوصلتها وتخطئ الدراسات أهدافها المرجوة وقيمتها التحليلية، لأنه وبكل بساطة لا وجود للبحث الأثري في غياب الشواهد الأثرية المادية.

2.1. الغموض الدلالي للمادة الأثرية:

غالبية المخلفات الأثرية من أدوات، رموز، نقوش وغيرها، لا تملك شروحا توضح وظيفتها أو طبيعة ومجال استخدامها، مما يفتح المجال أمام الفرضيات على حساب الحقائق، ومن ثم تُعد محدودية قراءة المادة الأثرية من أهم معوقات البحث التي تميز الدراسات الأثرية على الإطلاق، وذلك لكونها في معظم حالاتها عبارة عن مادة صماء تحمل جزءا يسيرا فقط من معلوماتها الذاتية، فمكوناتها لا تصور إلا القليل من المعطيات الأصلية المعبرة عنها وعن هويتها، مما يجعل تأويلها مسألة معقدة ومفتوحة على فرضيات متعددة، قد تتباين إلى حد التناقض، وبهذا فهي لا تقدم المعلومة لدارسها بشكل كامل، وحتى إن قدمت القليل فإن الوصول إليه لن يكون بالأمر الهين، ولا يناله إلا من أتقن أبجديات الدراسة وقواعد الاستقراء ومناهج الاستنتاج. إن هذه السمة بالتحديد من أبرز العوامل التي تفسر خاصية النسبية التي تطبع أغلب نتائج البحث في الدراسات الأثرية.

تجدر الإشارة إلى أنه في أنواع أخرى للمادة الأثرية فإن الغموض الدلالي يتجاوز الجزئية ليصل إلى مستوى الغموض التام، الذي تستحيل معه القراءة أو المقارنة وبالتالي انعدام النتائج وفي هذا الباب تبرز أمثلة كثيرة ومتعددة، نذكر منها على سبيل المثال ما يعرف بقرص فيستوس (Le disque de Phaistos) الذي يحمل على وجهيه كتابة

غامضة، تعذر على الباحثين منذ اكتشافه سنة 1908 إلى يومنا هذا فك رموزها وفهم محتواها، وظل لغزا محيرا يطرح مجموعة من التساؤلات على شاكلة: من أي أتي؟ وأي



شعب أو حضارة كتبه؟ وما معنى النقوش التي يحملها وفي أي اتجاه تقرأ هذه النقوش؟¹.
(أنظر الصورة رقم 01)

الصورة 1: قرص فيستوس (Le disque de Phaistos)

المصدر/ عن الرابط التالي: ([https://www.inmysteriam.fr/cryptologie/le-](https://www.inmysteriam.fr/cryptologie/le-disque-de-phaistos-lun-des-plus-grands-mysteres-de-la-cryptologie.html)
[disque-de-phaistos-lun-des-plus-grands-mysteres-de-la-](https://www.inmysteriam.fr/cryptologie/le-disque-de-phaistos-lun-des-plus-grands-mysteres-de-la-cryptologie.html)
[cryptologie.html](https://www.inmysteriam.fr/cryptologie/le-disque-de-phaistos-lun-des-plus-grands-mysteres-de-la-cryptologie.html))

3.1. التعاقب الحضاري وتداخل الفترات:

التعاقب الحضاري والتوارث المستمر لأبنية وعقارات تلك الحضارات، يدفع الشعوب والمجتمعات والأفراد الوارثة إلى إعادة استغلال كل ما ورثته، وبالتالي إعادة تهيئة كل ما يستلزم تهيئته وفق ما يتناسب مع مستجدات الحياة الجديدة، ومتطلبات المرحلة التاريخية المعاشة، وقد تتكرر عملية التهيئة هذه لمرات عديدة مع تكرار توالي وتتابع المجتمعات المتعاقبة على تلك الممتلكات، وبهذا فإن التهيئة المستمرة والتغييرات المتلاحقة في مكونات المنشآت الحضارية، رغم ما لها من إيجابيات في رسم حلقات التطور الحضاري للشعوب والتي قد تتجسد في تزاوج الأنماط المعمارية في المعلم الواحد أحيانا، إلا أنها تؤدي بصورة أخرى إلى تداخل تلك الأنماط وتنوعها، واختلاط في أصناف مواد

البناء المكونة لها، كما قد تعمل في حالات أخرى على طمس بعض الحلقات التاريخية عبر حذف بعض العناصر المعمارية المجسدة لها، وهو ما يُمس في غالب الأحيان المكونات الأقدم في تاريخ تلك المنشآت، وبالتالي فإن كل هذه التغيرات سينجر عنها لدى الباحثين مشكلة كيفية رسم كرونولوجية التطور الحضاري المجسدة في تلك التداخلات المعمارية.

تجدر الإشارة إلى أن بلادنا الجزائر تزخر بأمثلة ميدانية عديدة يتجسد فيها هذا التعاقب الحضاري والتهيئة المستمرة لمكونات المنشآت التراثية، ومن أمثلتها ما تعرفه المدينة العتيقة لميلة، سواءً في شوارعها أو في مبانيها، أو بصورة أكثر وضوحاً في مسجدتها الأثري الذي يُعرف بمسجد سيدي غانم أو مسجد أبو المهاجر دينار، أين يطرح التعاقب الحضاري تحدياً حقيقياً في قراءة المعطيات الميدانية وفهم تداخلاتها المختلفة. (أنظر الصورة رقم 02)



الصورة 02: نتائج التعاقب الحضاري مجسدة بعمارة مسجد سيدي غانم بمدينة ميلة القديمة
المصدر: (عن الباحث)

هناك أوجه أخرى من معوقات البحث الأثري المندرجة ضمن باب التعاقب الحضاري، وهي تمس فقط بعض العينات من الهياكل والعقارات الأثرية، ولا يتعلق الأمر هنا بتغيير الأنماط المعمارية، أو إعادة البناء والتهيئة وفق الخصوصية الراهنة، وإنما يتمثل في إعادة استغلال بعض الفضاءات لأدوار تتشابه مع أدوارها الأصلية لكن بكيفيات ومعطيات مختلفة، وكمثال لذلك إعادة استعمال المعالم الجنائزية التي تعود لفترة من الفترات التاريخية، في مرحلة من المراحل اللاحقة لها، هاته المرحلة الأخيرة التي تختلف طقوس دفنها وأثاثها الملحق عما عرفته طقوس وأثاث الفترة الأصلية للمعلم، وهذا بطبيعة الحال يُفضي إلى تداخل في المعطيات الميدانية وتضارب في الحقائق العلمية، مما يثير اللبس والشكوك في صحة النظريات العلمية الأثرية المحققة مسبقاً، ومنه خلط في قراءة وتحليل نتائج البحث الراهنة.

تجسد أشكال التعاقب الحضاري المبيعة للبحث الأثري في صور أخرى، تخص فضاءات التراث التي تختلف في هذه المرة عن المعالم المبنية والمنشآت العقارية، وهي تتمثل فيما نجده ببعض المواقع الأثرية، التي تتداخل فيها المعطيات الميدانية السطحية، وتختلط مستويات ومحتويات طبقاتها الحضارية، نتيجة ما طرأ عليها من تغيرات، سواء كانت بالزيادة أو بالنقصان خلال الفترات التي تعايشت فيها ضمن الحضارات المتعاقبة، إذ يؤدي ذلك إلى اندماج مستويات حضارية متباينة في حيز مكاني واحد، وهو ما يطرح أمام الباحث إشكاليات معقدة فيما يخص قراءة مكونات المحيط الأثري وربط العلاقة بينها، وبالتالي تعذر فهم التطور التاريخي وصعوبة رسم التعاقب الطبقي لتلك المواقع، أو بناء التسلسل الحضاري الخاص بها. ومن ثم فإن نجاح الباحث في التعامل مع هذا التداخل يستدعي امتلاك أدوات تحليل دقيقة، كالمقارنة الطبقيّة وتقنيات التأريخ المطلق، إلى جانب المعرفة المعمقة بطبيعة الموقع وتاريخه التراكمي.

2. معوقات مترتبة عن تدخلات الإنسان وانعكاسات تطور حياته:

إن التأثيرات السلبية الناتجة عن تعامل الإنسان مع المادة الأثرية تتخذ أشكالا عديدة ومتنوعة، وتمتد جذورها منذ نشأة وجود هذه المادة حتى وقتنا الحاضر، عبر طول مختلف مراحل حياتها، ومن بين أبرز صور هذه التأثيرات نذكر:

1.2. التدخلات التخريبية:

تعد التدخلات البشرية ذات الطابع التخريبي، من أعنى العوامل فتكا بالمنشآت الأثرية وأكثرها حضورا في عالم تلف الآثار²، كما أن نتائجها السلبية على الأبحاث تتجاوز بكثير النتائج التي تخلفها التعاقبات الحضارية، وتداخل الأنماط المعمارية أو تغير الطرز الفنية، التي قد تُبقي في أسوأ حالاتها على جزء من الشواهد المادية قابلا للدراسة، فالتدخلات التخريبية تمحو آثار الماضي محو تاما، سواء بدافع إعادة استغلال المادة الأثرية، أو لأجل التعبير عن عدم القبول والرضا بأبعادها التاريخية، أو من أجل ممارسة وتطبيق قناعات وتشريعات دينية ترى بجرمة وجودها وبقائها، أو حتى أيضا نتيجة للجهل وانعدام الوعي بقيمتها الحضارية، وهذا كله بطبيعة الحال سيشكل عائقا للباحثين حين لا تكتمل أمامهم المعطيات الميدانية الأساسية، وهو ما يفضي في النهاية إلى تعطيل إنتاج المعرفة العلمية وإيقاف عجلة البحث الأثري بمرته.

من بين العمليات التي يمكن إدراجها ضمن باب التدخلات التخريبية المعيقة للدراسات الأثرية، هي تغيير المعطيات السطحية والباطنية للمواقع قيد التنقيب، وذلك عن طريق نقل أو سرقة ما تحتويه منلقى خلال عمليات المسح أو التنقيب العشوائي وغير المصرح به، ومن المعلوم أن إخراج اللقى من محيطها أو حيزها الأثري الميداني يحول دون فهمه واستقرائه، إذ لا يمكن مقارنة المشهد الأثري وتحليله إلا بوجود هذه اللقى التي تعد عناصر مكملة له.

وفي هذا الجانب الأخير تحديدا يمكن كذلك إضافة شكل آخر من أشكال التدخل على المواقع الأثرية التي تنعكس بالسلب على الأبحاث ونتائجها، مع العلم أن

منطلقه ليس تخريبيا، وهو يتمثل في تقصير العديد من المنقبين المرخص لهم بالحفر وإهمالهم لعمليات التوثيق، بواسطة الوصف والرسم والتصوير لكل ما يصادفونه أثناء مراحل الحفر والتنقيب، مما يؤدي إلى فقدان المعلومات الخاصة بها نهائيا، وبالتالي استحالة إعادة بناء معطيات الموقع الأثري من جديد³. وبهذا يستلزم على أي باحث أثري عدم الخوض في التنقيب ما لم يكن قادرا على توثيق وتدوين كل تدخلاته، وعليه أن يُحضّر لذلك قبل البدء بأعمال الحفر التي ستؤدي حتما لزوال الشاهد المدفون⁴.

2.2. التدخلات الترميمية السيئة:

للعلم أيضا فإن التدخلات المطبقة على الممتلكات الثقافية والمنضوية ضمن عمليات الحفظ والترميم، قد ينعكس عنها في بعض حالاتها إشكاليات تعيق عمليات البحث الأثري، لأنها تعمل أحيانا على تغيير أو تغييب أو حتى تحريف المعطيات الأصلية، كما قد ينتج عنها في حالات أخرى زوال لأجزاء كبيرة من عناصر التراث المرمم، وهذا نتيجة لكونها قد طبقت من طرف أشخاص يفتقرون للكفاءة المهنية، أو قد يكون نتيجة لما تلقته من تدخلات ترميمية تخدم وجهات نظر لمدارس معينة، ترى بضرورة التخلي عن بعض المكونات، وهذا ما نجده مثلا عند أصحاب مذهب المجددين الذي يُلزم أثناء عمليات الترميم بإعادة استرجاع المبنى وفق الطابع الأصلي الذي ينتمي إليه، مع التخلص من الأجزاء المضافة المنجزة بطابع معماري مخالف، والتي شهدها هذا المبنى عبر طول المراحل اللاحقة لتاريخ بنائه⁵، هذا المذهب عمل إذا في الكثير من الحالات على إفصاء مراحل مهمة من تاريخ المعالم، عن طريق تخليه أثناء ترميمها على الإضافات التي مستها عبر مراحل تطورها⁶، رغم أن هذه الإضافات قد كانت في الكثير من الأحيان نموذجا لأعمال فنية نادرة، زيادة على اعتبارها حلقة من الحلقات الرئيسية المجسدة لهوية تلك المعالم، وبهذا فإن التدخلات التي تُعَيَّب فيها عناصر مهمة من مكونات المنشآت الأثرية، ستُغيب معها الكثير من الحقائق والمعطيات العلمية التي لا

يمكن تعويضها، وبالتالي ستقتصر نتائج دراساتها فقط على ما اُحتُفِظَ به من مكونات، وهذا ما سيصعب بالضرورة من فهم تطورات الأبنية، ورسم التعاقبات التاريخية والتأثيرات الفنية المجسدة على عمائرها.

توجد ببلادنا أمثلة عديدة من أشكال الترميم السيء، الذي يُفضي إلى إرباك وانحراف نتائج الدراسات الأثرية، وهو في الغالب نتيجة لنقص الكفاءة المهنية لدى القائمين بتلك الترميمات، أو لنقص معارفهم الأثرية الخاصة بمنشآت التراث المرمم، إذ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما عرفته التدخلات المطبقة على ضريح الخروب بحيث قدمت لنا وجها مختلفا عن الوجه الأصلي للضريح، الأمر الذي نتج عنه توجيهها خاطئا للعديد من الدراسات اللاحقة لعملية الترميم. (أنظر الصورة رقم 03)



الصورة 03: ضريح الخروب بعد ترميمه

المصدر/ عن الرابط التالي:

(<https://www.flickr.com/photos/iugrehc35/8260997016>)

3.2. إنعكاسات تطور الحياة البشرية:

من أهم الأشكال السلبية لانعكاسات تطور حياة الإنسان وخصوصا المعاصر على البحث الأثري، ما نجده في تأثير عامل توسع العمران البشري الحديث، مجسدا في المجمعات السكنية والطرق والمطارات والسدود والأنفاق ومسالك النقل الحديثة المخصصة للقطارات أو الترامواي والميترو وغيرها، وهو في عمومها له جانبين للتأثير:

أولهما أن إنشاء هذه البنى العمرانية يقتضي بالضرورة في بعض الحالات إزالة لجميع المكونات المادية للتراث الحضاري، ونحن نعلم مسبقا عن النتائج المصاحبة لذلك بالنسبة للدراسات والأبحاث الأثرية. أما ثانيهما فتأثيره لا يكمن في الإزالة المباشرة لمكونات التراث الحضاري، إنما يكمن في أن تلك البنى ستشكل غلافا عازلا يَدْفِنُ ضمن طبقاته السفلية مخلفات الحضارات السابقة، مما يجعل البحث عنها ودراستها أمرا شبه مستحيلا، وحتى في حال وجود فرصة لإجراء حفريات، فإن نطاقها يظل محدودا تتحكم فيه المساحات الضيقة المتاحة للتنقيب، وأحسن تجسيد لهذا المثال ما كشفت عنه الطبقات المدفونة تحت بعض المدن الحضرية ببلادنا مثل العاصمة، وبصفة أكثر تحديدا ما عرفته مستخرجات حفرة ساحة الشهداء التي ما كان لها أن ترى النور لولا ارتباطها بمشروع الميترو (أنظر الصورة رقم 04).



الصورة 04: جانب من حفرة ساحة الشهداء بالجزائر العاصمة

المصدر: عن الرابط التالي

(<https://www.inrap.fr/place-des-martyrs-4293>)

3. معوقات ناتجة عن تأثير التوجهات الإيديولوجية والسياسية والقناعات الدينية والعرفية:

1.3. غياب الموضوعية عن المؤلفات والمصادر والمراجع المفتاحية للأبحاث الأثرية:

إن نقص وغياب أو في بعض الحالات انعدام الموضوعية في المؤلفات والمصادر والمراجع المفتاحية الأصلية للدراسات الأثرية، يكون نتيجة توظيفها لخدمة التوجهات الإيديولوجية، أو نتيجة تأثر أصحابها بالآراء السياسية أو بالزّرعَات الوطنية والعرقية والجهوية⁷، أو بسبب تغليبهم للقناعات الدينية والعقائدية، أو حتى لكونها قد تخدم أجندات وأهداف استعمارية، وهي كلها عوامل تجعل من البحث وسيلة دعائية، وتدفع لا محالة إلى انتهاج مبدأ الانتقائية أثناء دراسة المخلفات الأثرية، وبالتالي تهميش وإقصاء أصناف التراث الحضاري الذي لا يخدم انتماءه توجهات أو انتماءات أصحاب الدراسات، وقد يصل الأمر هنا حتى إلى تزيف أو مداراة الحقائق العلمية، وهو ما يحيلنا إلى نتائج أبحاث غير علمية وغير موثوقة، ستُصعّب من عمل الباحثين المعاصرين، وتبعدهم عن الوصول إلى النتائج الحقيقية، هذا بالخصوص في الحالات التي تتلّف أو تندثر فيها أجزاء كبيرة من المادة الأثرية التي درستها تلك المؤلفات، وبالتالي استحالة الرجوع إلى الميدان لاستئناف البحث من نقطة الصفر.

2.3. تضارب نظريات ومنطلقات الأبحاث الأثرية مع الآراء والقناعات الدينية:

إن تضارب وعدم توافق الآراء الدينية والقناعات العقائدية لدى الباحثين (على اختلاف توجهاتهم الدينية)، مع نظريات ومنطلقات بعض مواضيع البحث الأثري التي يخوضون فيها، كالبحث مثلا في مواضيع أصول الإنسان ونظريات التطور، قد تكون

عائقاً كبيراً أمام الوصول إلى نتائج موضوعية، بسبب تشبث أولئك الباحثين بقناعاتهم وعدم قبولهم للفرضيات التي تتعارض معها، وهو الأمر الذي سيعمل لا محالة على تقييد وتوجيه نتائج البحث ورسم مساراتها قبل بداية البحث أصلاً، وبهذا تغيب الحيادية والموضوعية من النتائج النهائية.

3.3. صعوبة البحث في المواضيع المحظورة دينياً والمرفوضة اجتماعياً:

من بين أبرز معوقات البحث الأثري المنضوية تحت هذا الباب، هو ما تولده الرقابة الدينية والاجتماعية من حذر غير معلن لبعض مواضيع البحث، حيث يصطدم عادة الدارسون الذين يتبنون دراسة المواضيع الأثرية التي لا تلقى قبولا، أو بتعبير آخر التي تواجه نفورا ومعارضة شديدة من الفئات الواسعة لبعض المجتمعات، صعوبات جد كبيرة سواء في دراسة مواضيعهم أو تقصي خباياها أو نشر نتائجها، بحكم أن الخوض في هذه الطابوهات والحديث عنها يتعارض مع القيم الدينية والأعراف الاجتماعية لأفراد تلك المجتمعات، وبالتالي قد تفتح حسب رأيهم بابا يكسر جدار الضوابط والقيود الأخلاقية للمجتمع، ويخشد مقومات الحشمة والحياء به، ولهذا فإن الدارس لهذا النوع من المواضيع سيتعامل مع معوقات تقييد حريته في البحث، بقيود تبدأ قبل بداية هذا البحث ولا تنتهي بانتهائه.

إن من بين حالات الحذر والرقابة الدينية أن تجد بأن بعض فتاوى رجال الدين الإسلامي قد تصل إلى حد تحريم البحث والتنقيب الأثري عموماً، خاصة ما تعلق ببعض فضائاته مثل المدافن، وهذا لما ترى فيه حسب رأيها من مفسدات عديدة على الفرد والمجتمع⁸، وبهذا ففي مثل هذه المعطيات المحيطة بالباحثين والبحث عموماً، لا يمكن الكلام عن أبحاث موضوعية أو نتائج حيادية، وقد لا يمكن الكلام أصلاً عن دراسات أثرية.

4. غياب المقاربات متعددة التخصصات ونقص التحكم في مناهج وآليات العلوم المساعدة:

لا جدل أن الباحث الأثري في مواضيع دراساته وأبحاثه الأثرية ملزم بأن يتعامل مع مختلف مجالات ومخلفات الحياة اليومية للإنسان القديم، سواءً ما تعلق بمنجزاته المعمارية أو مصنوعاته التطبيقية، أو فضاءاته الجغرافية والبيئية، أو ممارساته العقائدية والاجتماعية المختلفة، ولا شك أن هذا التنوع في المواضيع المدروسة، سيدفعه حتماً وبدون أي مجال للاختيار لأن يعتمد مجموعة متعددة من العلوم المساعدة، التي لا بديل عنها في الدراسات لكل من يرجو الوصول إلى نتائج بحثية جديدة وجدية وذات قيمة، لأن الاعتماد على زاوية أو زاويتين في دراسة وتحليل المعطيات الأثرية، معمارية كانت أو صناعية أو بيئية أو غيرها، أمر يُفقد البحث الأثري قيمته العلمية ودقة نتائجه، لذا فالاستغناء أو عدم القدرة على توظيف علوم أخرى مساعدة، مثل الأنثروبولوجيا واللغويات والبيئة والجيولوجيا وغيرها...، يجعل من الدراسات بسيطة وسطحية وأقل دقة، وقد يصل بها الحال لأن تنتهي بقراءات ونتائج خاطئة، وفي هذا الباب لا يفوتنا أن نعترف بما تعانيه الدراسات الأثرية، وخاصة في وطننا العربي من قدم في آليات وأدوات البحث المنهجي، ومن نقص في اعتماد المقاربات متعددة التخصصات، وحتى وإن توفرت بعض المساعي في اعتمادها، إلا أن واقع الحال يصور وبدون مجاملة النقص الكبير، وعدم التحكم في الأدوات والمناهج التقنية التي تُبنى عليها العلوم المساعدة المجسدة لتلك المقاربات، لأن الساعي لتجسيدها مُلزم بالتعامل مع عدد غير محدود من الآليات والتقنيات المصاحبة لتلك العلوم والمناهج، وفي هذا فإن أساليب وطرق تبني هذه العلوم، وكيفيات توظيف مبادئها في عملية البحث، والقدرة على تكييف مناهجها لخدمة منهج

البحث الأثري، وترويض تقنياتها لتسهيل الدراسات وضبط نتائج البحث، هي في حد ذاتها ما يعتبر المشكلات التي تعيق وتُصعّب من عمل الباحث الأثري.

5. أنواع أخرى من المعوقات:

1.5. دراسة العينات الفريدة من نوعها:

مواضيع البحث التي توجه لدراسة بعض أصناف اللقى الأثرية التي يُجهل تاريخها ومصدر اقتنائها أو مواقعها الأصلية، هذا بالإضافة إلى انعدام ما يشبهها أو يماثلها من المصنوعات في معظم المجموعات الأثرية المعروفة، على جميع المستويات المحلية والدولية، كل هذا يجعل معطياتها غامضة وهويتها مبهمة، وتاريخها مجهول، وبالتالي فإن نتائج دراستها ستبقى نسبية وغير مكتملة.

2.5. دراسة الآثار المزيفة:

شجع وجودها تجارة العاديات التي راجت في زمن مضى، والتي كانت في العديد من الأحيان مصدرا من مصادر الاقتناء لدى بعض المتاحف⁹، مما فتح الباب لاختلاطها مع التحف الأصلية، وجعل منها مقتنيات أثرية، قد توصل بدارسيها أحيانا إلى نتائج وهمية تُجانب الحقيقة وتُبعد كل البعد عن الصحة.

خاتمة:

لقد عملنا من خلال هذه الدراسة على تعداد ما أمكن من المشكلات التي رأينا بأنها تندرج حقا ضمن خانة المعوقات البحثية، ذات التأثيرات السلبية على منطلقات ونتائج الدراسات الأثرية، سواء على مستوى جوانبها النظرية أو الميدانية، كما قد خلّصنا إلى قناعة مفادها أن معوقات البحث في علم الآثار تتنوع بتنوع مجالاته، وتختلف باختلاف مواضيعه وإشكالياته، وبهذا فإنه من الصعب حصرها أو تعدادها تعدادا شاملا، ومنه فإن ما أحصي من معوقات يبقى قابلا للزيادة التي قد تملئها طبيعة أو خصوصية المواضيع المعالجة، أو التطورات المستحدثة المعتمدة في مناهج البحث.

للعلم أيضا فإنه إنطلاقا مما تم إحصاؤه من المعوقات، بالإضافة إلى ما تم استنتاجه من كفاءات وخصوصيات تأثيرها على الدراسات الأثرية ونتائجها، فإننا نرى بأنه رغم التغيير أحيانا في مناهج البحث والتطوير في تقنيات ووسائل الدراسة، إلا أنه من غير الممكن تخطي بعض الأنواع من المعوقات التي تبقى تشكل تحديا مستديما في وجه الأبحاث والدراسات الأثرية، لكن في مقابل ذلك لا يجب نكران مدى مساهمة تطور التقنيات العلمية والتكنولوجية الحديثة في تذليل العديد من صعوبات البحث الأخرى، تلك التقنيات التي نستشرف من خلالها مستقبلا أكثر إشراقا وإيجابية للبحث الأثري.

الهوامش والإحالات:

1- Fauconau (J); « L'énigme du disque de Phaistos: où en est-on aujourd'hui? », in *L'antiquité classique*, T. 67, 1998. pp. 259-271.

2- عاصم محمد رزق، علم الآثار بين النظرية والتطبيق، مكتبة مدبولي، 1995، ص 24.

3- رودريغو مارتين غالان، مناهج البحث الأثري ومشكلاته، تر خالد غنيم، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، دمشق، 1998، ص 15.

4- نفسه، ص 16.

5- Laurent Jean-Marc; *Restauration des façades en pierre de taille*, Ed Eyrolles, Paris 1994, p11

6- Laurent Jean-Marc; *Op. Cit.* p. 13.

7- عاصم محمد رزق، المرجع السابق، ص 24. أنظر أيضا:

- Marliac Alain; « Problèmes archéologiques, problèmes humains : moi, nous, et les autres », actes du XIVème congrès UISPP, université de Liège, Belgique, 2-8 Septembre 2001, pp. 153-161.

8- صولة ناصر، «موقف المعاصرين من التنقيب عن الآثار: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري»،

مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، كلية العلوم الإسلامية جامعة باتنة1، المجلد 04، العدد 02، 2019. ص 355-383.

9- عاصم محمد رزق، المرجع السابق، ص 26.